في معنى الزيادة على الثلثة او العجمة ليخل اصالة الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض احد السببين فيزاحم تاثيره وتقل الاقلين ظ وكذا العجمة اولى لان
العجمة ثقيل على العرب فهذه مبتداء يجوز الجملة خبر حرفه فاعل يجوز ون نيب مبتداء
وسقر للتحرك وماه للعجمة وجود اسما فرسين ممتنع كل واحد منها فان سمى به
اي بالمؤنث المعنوي اذا لم يشتهر تانيثه الى تاويل ولم يكن منقولا عن مذكر بخلاف
تانيث الجمع نحو كلاب حيث انث بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر و
بخلاف نحو رباب علم امراة منقوله عن رباب بمعنى سحاب اذ جعل علم لامراة اذا كان
في الاصل مذكرا بمعنى سحاب مذكر فشرطه الزيادة على الثلثة فيكون الحرف له
الرابع في حكم تاء التانيث لان اعتبار تانيث التانيث بعيد فقدم على الرجل منصرف
لعدم الزيادة وفوات التانيث لفظا ومعنى وحكما وعقرب علما للرجل لوجود
الزيادة التي في حكم تاء التانيث المعرفة مبتداء اي التعريف اذ العلة التعريف
لا المعرفة شرطها مبتداء ثان جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية
سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلمية وجرى
في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز ان يكون خبر المبتداء الثاني
والجملة خبر المبتداء الاول ولو قال المعرفة شرطها علمية لكان المعنى المعرفة شرطها
كونها علما وانت تعلم ان المعرفة ليست بسبب والتعريف ليس بعلم فلا يستقيم على
كلا الوجهين علمية اي كونه منسوبة الى العلم لانها لو كانت الاضمار او الابهام
لكان اللفظ مبنيا منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للازم مناف
للملزوم وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا في الصرف او في حكمه فلا يلزم
ان يوثر منع الصرف فيلزم فساد الوضع فلم يبق الا العلمية العجمة مبتداء
كون الكلمة من اوضاع غير العربية اي ما وضعه غير العرب شرطها مبتداء
ثان

ولا يعتبر تحرك الاوسط الذي هو في حكم الحرف الرابع في حكم تاء التانيث صح
ممتنع صح

ثان ان يكون خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول علمية منسوبة الى العلم حقيقة كا
كابراهيم او حكما بان جعل علما بعد النقل قبل التصرف كالقالون كان في العجمة جنسا
لكونه اسما للجيد ثم سمي به احد رواة قراءة نافع لجودة قراءته فيلزم ان ينصرف في العرب
وكانه كان علما في العجمة في لغة العجم ولا ينصرف فيها مثل تصرفات كلامهم من اضافة
وادخال لام وتنوين وغيرهما فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر فيه ان وجدت العلمية
بعد ذلك بخلاف ما اذا كانت علمية في العجمية فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب
قبل التصرف للعجمية والعربية او تحرك الاوسط عطف على قوله ان يكون
لئلا يعارض الخفة احد السببين تحرك الاوسط والزيادة في العجمية شرط
التاثير وفي التانيث شرط التحتم لوجود الزيادة في التانيث تقريبا على الثلثة
فنوح منصرف هذا عند المص رحمه الله وعند غيره كهند وفيه نظر فان قلت ما
الدليل على كون نوح اعجميا وسبحان من يعلم احوال الاسم الماضية والعرف الحالية
قلت قال صاحب القواعد بان دليل العجمية النقل واجماع اهل اللغة على انه عجمي
وشتر اسم قلعة لتحرك الاوسط وابراهيم ممتنع للزيادة على الثلثة اعلم ان
اسماء جميع الانبياء عليهم الصلوة والسلام ممتنع عن الصرف الا ستة محمد وصالح
وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان
سيبويه قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب من اسماعيل ومن كان قبل ذلك
فليس بعربي فهود قبل اسماعيل فيما يذكر وكان كنوح وفي ذكر سبعة الشرط
الخ وترك سبعة الشرط الاقل نظر وكان الاولى ان يقول فنوح وقيل منصرف
وشتر وابراهيم ممتنع الجمع مبتداء شرطه مبتداء ثان صيغة خبر مبتداء ثان والجملة
خبر المبتداء الاول وهي الصيغة التي فيها بعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها
ساكن منتهى الجموع اي انتهاء الجموع اضافة المصدر الى الفاعل ليكون صيغة

Copyright © King Saud University